

جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر من 1830 إلى 1900 (نماذج من الجرائم العسكرية، الاقتصادية والاجتماعية)

أ.عبود على

طالب دكتوراة جامعة وهران 1- احمد بن بلة

مقدمة

إن الحديث عن جرائم الاستعمار أينما وجدَ يكاد يتجدد كلما توفرت المعطيات والإحصائيات التي يتم جمعها وتمحيصها وتحليلها، سواء من خلال البحوث الأكاديمية الجادة في هذا الميدان، أو ما يتم الحصول عليه من الأرشيف ومختلف المصادر التاريخية، التي قد تميظ للثام عن بعض الجوانب التي بقيت غامضة بسبب تضارب المعلومات والأرقام بين مختلف الكتابات، أولئك الكتابات سارت في نفس الاتجاه الذي يخدم أهداف وأغراض الإدارة الاستعمارية كما سوف نرى من خلال بعض الإحصائيات.

إن عبارة جرائم الاستعمار، تكاد تكون مرادفا لكل سياسة انتهجتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية طيلة مراحل تواجدها في الجزائر، ولعل أصعب تلك المراحل، الفترة الممتدة من سنة 1830-1900 والتي سجلت فيها أبشع الجرائم ضد الأهالي، سواء من الناحية الاجتماعية والاقتصادية أو الجوانب العسكرية، في مختلف مناطق الجزائر التي كانت تحت وطأة هذا الاستعمار؛ إذ من الضرورة بما كان الإشارة إلى أن أغلب الدراسات لم تتناول تلك الجرائم في تلك الجوانب المذكورة أعلاه مجتمعة وفي الحيز الجغرافي الذي يشمل المقاطعات الثلاث (الجزائر، قسنطينة، وهران).

إن أهمية هذه الدراسة لتلك الجرائم تكمن في شمولية التناول والإحاطة بمجريات الأحداث التي شهدتها تلك الفترة لغرض توثيقها والمساهمة في إثراء السجل التاريخي المتعلق بجرائم الاستعمار في الجزائر، لكن ليس بمعنى الإحاطة بكل الحقائق، وإنما محاولة منا إضافة لبنة لما تم إنجازه سابقا في هذا الموضوع.

ولتناول هذا الموضوع ارتأينا الاعتماد على مجموعة من المصادر والمراجع والوثائق الأرشيفية، أبرزها تلك التي تناول أصحابها تلك الأحداث بواسطة الدراسة الإحصائية مثل دراسات* جون أرنست مارسويه (Jean-Ernest mercier-), فكتور دومنتاس (Victor, Demontes), روني ريكو (René Ricoux) حول مقاطعة قسنطينة، وكتابات متعلقة بالمكاتب العربية في المقاطعات الثلاث بالإضافة للشهادات لعسكريين وسياسيين.

لما الإشكالية التي تتمحور حولها هذه المداخلة فتكمن في التساؤل التالي: هل الجرائم التي ارتكبت في حق الجزائريين من قبل الإدارات الاستعمارية المتعاقبة طيلة سبعة عقود من الزمن تقتصر فقط على الجوانب العسكرية أم تتعداه إلى جرائم أخرى ذات صبغة غير عسكرية؟ وهل كان لتلك الجرائم غير العسكرية نفس الأثر على الجزائريين.

للإجابة عن هذه التساؤلات ارتأينا استخدام المنهج الإحصائي، والمقارنة بين مختلف الإحصائيات والتصريحات ذات الصلة بالموضوع قصد الإحاطة بأكبر عدد منها، بحيث يتم تناول هذه الدراسة المقتضبة ضمن العناصر التالية:

1- جرائم الاستعمار الفرنسي العسكرية

بداية لابد من الاستعانة بالإحصائيات الخاصة بعدد الجيوش وتزايدها المطرد وذلك حسب الظروف على صعيدين؛ الصعيد الأول يتمثل في تطور الأوضاع في المتروبول (فرنسا) ذلك أنه كلما طرأ طارئ استدعت الحكومة الفرنسية عددا من جنودها المتواجدين في الجزائر كما حصل مع ثورة جويلية 1830 التي تم بموجها الإطاحة بالملك شارل العاشر وتنصيب الملك لويس فليب مكانه، أو أحداث 1848 في العاصمة باريس التي أعقبها إعلان الجمهورية الثانية بالإضافة إلى أحداث أخرى كان لها نفس الأثر على تقليص تعداد الجيوش الفرنسية، أما على الصعيد الثاني، أي على أرض

الجزائر فكان الأمر يتطلب مضاعفة عدد القوات العسكرية⁽¹⁾ خاصة لمواجهة المقاومات و الثورات على مرثمانية عقود من الزمن.

المصدر الثاني	المصدر الأول	السنوات
17190	17190	1831
29485	29485	1835
83281	70853	1842
106186	95000	1845
104808	99700	1846

الجدول رقم 01 المصدر:

1)Boudin(J.CH),Histoire Statistique de la Colonisation et de la Population en Algérie, Librairie Militaire, Paris,1853,p.22.

2)Pélissier (De Reynaud),Annales Algériennes,T3,Librairie Militaire ,Paris ,1854,p,247.

إن تصريح جول كامبو (Jules Cambon) ، الحاكم العام يلخص دوافع زيادة عدد القوات العسكرية:

« L'Algérie, entre 1830 et 1858, plus un champs de bataille qu'une colonie c'est ce qui explique que le démembrement de 1844-1845a comme nous l'avions vu distingué la population indigènes encombattants etnon-combattants... ! »1897⁽²⁾.

هذا التصريح الذي وصف تلك المرحلة يشير إلى الدوافع الأمنية أي مواجهة المقاومات والثورات ولكن غالبا ما كانت تلك المواجهة لا تفرق بين المقاوم وغير المقاوم، والدليل على ذلك تصريحات كل من:

(أ) ألكسى، دي توكفيل(Alexis De Tocqueville) سنة 1841

« nous avons d'abord reconnu que nous n'avions pas en face de nous une véritable armée maislapopulation elle-même (...) Il s'agissait moins de vaincre un gouvernement que de comprimer un peuple ! »⁽³⁾.

(ب) الحاكم العام تيرمان (Tirman) سنة 1890

« On oubliait que avant de songer à la grande colonisation il fallait dompter un peuple, nombreux, aguerri, fanatique, chez lequel tout homme nait cavalier, sait manier un fusil ! »⁽⁴⁾.

(ج) الجنرال بيجو (Général Bugeaud)

« C'est peu de traverser les montagnes, et de battre une ou deux fois les montagnards ; pour les réduire, il faut s'attaquer à leurs intérêts, on ne peut y parvenir en passant comme un trait ; il faut détruire les villages, couper les arbres fruitiers, bruler ou arracher les récoltes, vider les silos, fouiller les ravins, les roches et les grottes pour y saisir les femmes, les enfants, les vieillards, les troupeaux et le mobilier, ce n'est qu'ainsi qu'on peut faire plier ces fiers montagnards... »⁽⁵⁾.

لقد واجه الشعب الجزائري خلال تلك الفترة من قوة من أعتى القوى الاستعمارية شراسة، خصوصاً في فترة تواجد الجنرال بيجو (Bugeaud) في الجزائر كقائد عسكري أوكحاكم عام لاحقاً، إذ بعملية مقارنة بسيطة بين أرقام خسائر القوات العسكرية الفرنسية والأهالي الجزائريين يضح الفارق في القوة وحجم الإصرار على إبادة شعب بأكمله خدمة لمصالح الإدارة الاستعمارية والمستوطنين.

ففي سنة 1845 تم تسجيل 6616 قتيل في صفوف الأهالي في حين سجل في صفوف القوات الفرنسية 605 قتيل حسب الإحصائيات العسكرية، فالفارق واضح بين الجهتين وما دامت نسبة المقارنة هي جندي فرنسي مقابل 11 من الجزائريين إذ يمكننا إجراء مقارنة بين الأهالي والقوات الاستعمارية في الفترة الممتدة بين 1830-1875 من حيث الخسائر دائماً:

-الخسائر الفرنسية في ميادين المعارك هي 7469.

-الخسائر المسجلة في المستشفيات العسكرية (المرضى والجرحى): 110.161 بين جنود ومدنيين أوروبيين.

-مجموع خسائر الجزائريين خلال نفس الفترة: 750.000⁽⁶⁾. طبعاً هذا الرقم يضم أيضاً أرقاماً متعلقة بالوفيات، نتيجة الأمراض والأوبئة التي ضربت الجزائر منذ بداية الاحتلال الفرنسي.

2- جرائم الاستعمار الفرنسي في تغيير الديمغرافيا الأهلية

1-2- الجرائم العسكرية في حق الأهالي الجزائريين

إن منهجية الجيش الفرنسي بنيت على عقيدة الإبادة التي رسخها قادته العسكريون من خلال الأوامر المعطاة لضباط الفرق، وذلك بانتهاج أسلوب الإبادة الجماعية (Razzias)، في بداية كل حملة عسكرية لاختلاف بينهم

يكمن فقط في مدى فظاعة تلك الجرائم؛ إذ خاطب المارشال كلوزال (Clauzel) مستوطنيه: "لكم أن تنشئوا من المزارع ما تشاؤون، ولكم أن تستولوا عليها في المناطق التي نحتلها وكونوا على يقين بأننا سنحميكم بكل ما نملك من قوة؟؟؟؟" (1835/08/10)، وعلى هذه القاعدة سار معظم القادة العسكريين نذكر من بينهم:

-المجزرة التي ارتكها De Rovigo، في حق قبيلة العوفية في سهل المتيجة، الحاكم العسكري دي روفيقو شهر أفريل 1832، حيث تم ذبح معظم أفراد هذه القبيلة⁽⁷⁾.

-صرح سانت أرنو (Saint-Arnaud) يوم 1842/04/07: "لقد أحرقنا الدواوير والقرى وكل الخيم، أحرقنا كل شيء آه الحرب، الخرب، كثير من النساء والأطفال لجأوا إلى ثلوج الأطلس، ماتوا من البرد والجوع"⁽⁸⁾.

-المجزرة التي ارتكها الجنرال بيليسيه (Pélissier) في حق قبيلة أولاد رياح يوم 1845/06/18 في المغارة المعروفة باسم مغارة الفراشيش، 80 كلم شرق مستغانم قتل خلالها حوالي 1200 من أفراد هذه القبيلة⁽⁹⁾.

-مجزرة الأغواط التي بدأت يوم 1852/12/03، قادها كل من الجنرال يوسف (Youcef)، والجنرال بيليسيه (Pélissier)، والعقيد لادميرو LADMIRAUT، تحت إشراف الحكم العام راندون (Randon)، خلقت هذ المجزرة 2500 قتيل في صفوف الجزائريين في حين لم يقتل من الفرنسيين سوى 60 جندياً⁽¹⁰⁾.

- مجزرة واحة الزعاطشة جنوب غرب الدائرة العسكرية بسكرة خلال الحصار الذي وقع بين 10/07 و 28/11/1849، إذ بلغ مجموع القوات

المشاركة من كل التخصصات 70.000 جندي بقيادة، ضباط برتبة عقيد، (De Lourmel) دي لورمال (Sait-germain) سان جرمان (Carbuccia)، كاربيسيا بتوجيه من قائد مقاطعة قسنطينة الجنرال آربيون (Herbillon)، إذ وباستخدام المدفعية سويت واحة الزعاطشة على رؤوس أهاليها دون اعتبار للكرامة الإنسانية؛ فقد تم إحصاء أكثر من 800 قتيل من سكانها مع العلم أن حوالي 20 قبيلة شاركت في حركة الاحتجاج التي قادها الشيخ بوزيان على قرار فرض الضرائب على نجيل أهالي الواحة، أما خسائر القوات الفرنسية فلم تتعدى 43 من بينهم 03 ضباط إضافة إلى 195 جريح⁽¹¹⁾. فحق وإن سلمنا بهذه الأرقام فسوف تؤكد اختلاف ميزان القوة بين الطرفين كما أن هذه المعطيات لا تدع مجالاً للشك في نوايا الإدارة الاستعمارية إبادة شعب بأكمله و بكل الطرائق و الوسائل- فالغاية تبرر الوسيلة في منهجية حملة الحضارة الغربية-.

2-2 جرائم الاستعمار في تغيير الديمغرافيا الأهلية

لم تتوقف جرائم فرنسا عند هذا الحد من الوحشية في إبادة شعب دافع عن كرامته وعقيدته ووطنه، فسوف تتواصل هذه الجرائم طيلة التواجد الاستعماري مع اختلاف الزمان والوسائل والأشخاص، كيف لا تستمر وقد رسمت عقيدة الإبادة في أذهان جنود وضباط جيش الاستعمار الفرنسي من طرف منظري الاستعمار على مرفترات تواجهه في الجزائر ولا أدل على تأكيد هذا سوى التصريحات التالية:

(أ) دو توكفيل De Tocqueville

«Le second moyen en importance, après l'interdiction du commerce Et le ravage du pays, je crois que le droit de la guerre nous autorise à Ravager le pays et que nous devons le faire soit en détruisant les moissons à l'époque de la récolte, soit dans tous les temps en faisant de ses incursions rapides qu'on nomme razzias et qui ont pour objet de s'emparer des hommes et des troupeaux.»⁽¹²⁾

(ب) الدكتور إتيان بوديشون Dr Etienne Bodichon 1841

« Sans violer les lois de la morale, nous pourrions combattre nos ennemis africains par la poudre et le fer, à la famine, les divisions intestines, la guerre par l'eau-de vie, la corruption la désorganisation (...) sans verser le sang nous

pourrons chaque année les décimer en nous attaquant à leurs moyens d'alimentations ! »⁽¹³⁾.

أما تصريحه الثاني

« Il s'agit d'appauvrir les tribus au maximum (...), l'introduction de la vie économique moderne dans la société indigène, à rompre l'équilibre traditionnel (...) presque toutes les fortunes historiques se sont effondrées sous le poids des charges trop lourdes ! »⁽¹⁴⁾.

من خلال هذه التصريحات يمكننا استنتاج التعليمات والوصفات التي وضعها السياسيون وطبقها العسكريون لغرض إبادة هذا الشعب:
- انتهاج سياسة الأرض المحروقة بهدف ترهيب الشعب الجزائري.
- محاربة هذا الشعب من خلال قوته اليومي.
- تجويع هذا الشعب بهدف إرغامه على قبول الأمر الواقع.
- استخدام أساليب تمت تجربتها من قلى على شعوب أخرى وأقصد بها ما أصاب الهنود الحمر في أمريكا الشمالية.
- استهداف الأسر العريقة والثرية عن طريق إثقال كاهلها بالضرائب والغرامات.

وإلى جانب هذه الأساليب كان لزاما على الإدارة الاستعمارية تغيير نمط الإدارة لدى الأهالي كي تضمن ولاء مستخدميها وجمع المعلومات في هذا الشأن حول كل ما يدور في القبيلة أو الدوار أو الفرقة من خلال إنشاء جهاز "المكاتب العربية" بواسطة القرار الصادر في 1844/02/01:

« Nous avons remplacé les anciens guides spirituels et politique de la société musulmane par de simple agents d'exécution, caïd, grand chefs par des caïds fonctionnaires »⁽¹⁵⁾.

إن الدافع الرئيس إلى هذه الإجراءات الإدارية هو إيجاد المزيد والمزيد من المساحات الزراعية والأراضي لاستقبال الوافدين من الأوربيين إلى الجزائر من مختلف أصقاع أوروبا والعمل على إيجاد توازن بين عدد هؤلاء الأوربيين والجزائريين من التحكم في نسب النمو الديمغرافي وسط الأهالي، بداية بفرض نمط التسيير الإداري الفرنسي وتقسيم القبائل إلى دواوير أو فرقة، من خلال تطبيق القرار المشيخي الصادر في 1863/04/22 الذي سمح بجزء قروية 7.000.000 هكتار من الأراضي منها مليونين ونصف المليون هكتار نسبت في

خانة أملاك البلدية، أملاك عمومية، أملاك الدولة وما تلاه من عمليات تفكيك القبائل أطلقت عليها الإدارة الاستعمارية تسمية التجميع⁽¹⁸⁾.

لقد اجتمعت كل الظروف خلال فترة الستينات من القرن التاسع ليتحقق ما كانت تصبو إليه الإدارة الاستعمارية، ألا وهو السعي إلى كبح جماح وتيرة النمو الديمغرافي لدى الأهالي ولكن الأمر حدث بواسطة أبشع كارثة إنسانية كان لها الأثر البالغ على التركيبة الديمغرافية للجزائريين إذ خفت ما بين 300.000 و 500.000 ضحية بين الأهالي خلال الفترة الممتدة بين 1866-1868، سجلت مقاطعة وهران لوحدها 160000 ضحية⁽¹⁷⁾، لقد كان الوضع كارثيا لخصت صورته في الشهادات التالية:

(أ)

«C'était la misère la plus atroce, la misère dans toute son nudité dans tout ce qu'elle a de plus horrible, c'était même plus que la misère, c'était l'abêtissement».

« Je ne pense pas qu'en Europe on ait une idée d'une misère pareille »⁽¹⁸⁾.

(ب)

« ...Il ne mangeaient que du pain, et quel pain ! une misérable galette de farine d'orge ou de blé, cuite plus au moins dans une poêle à farine et de figues de barbarie, de mauvais melons, d'indigestes pastèques, d'herbes et de racines de toutes sortes. »⁽¹⁹⁾.

(ج)

« ...Son ampleur a marqué tous les observateurs du temps. Elle est la première dont on a pu mesurer les dimensions démographiques. La première question pour l'historien est : comment on a pu en arriver là ? »⁽²⁰⁾.

الجواب عن تساؤل المؤرخ الأكاديمي أندري نوشيه يكمن في ذكر الأسباب المتمثلة في تطبيق:

-التشريعات العقارية التي كان لها الأثر البالغ في نزع الأراضي أو تحديدها بمختلف المبررات والذرائع و لعل أكثرها استخداما من قلى الإدارة الاستعمارية المصادرة لدواعي المنفعة العامة، ومن أهم تلك التشريعات، قرار

01 أكتوبر 1844، مرسوم 12 جويلية 1846، قانون 16 جوان 1851، القرار المشيخي 22 أبريل 1863، الاقتصار على هذه التشريعات لا يعني أنه لا أثر للتشريعات الأخرى و لكن كان لها أثر مباشر على البنية الاجتماعية ونشاط القبائل في مختلف مناطق الجزائر.

وساهم القرار المشيخي لسنة 1863 خصوصا بتفكيك القبيلة ومعها الملكية العقارية حتى وصل الأمر إلى تدني ملكيات بأقل من هكتار واحد. و هذا الواقع الجديد شجع المضاربين والمستوطنين على شراء تلك الملكيات الصغيرة خاصة بعد إلغاء حق الشفعة الذي فتح المجال واسعا للمضاربين لشراء الأراضي في تلك الظروف الاقتصادية المزرية التي عرفت فترة المجاعة، أو رهن الأراضي بموجب مرسوم 26 أبريل 1851، مقابل الحصول على قروض ربوية كانت غالبا ما تنتهي في المزاد العلني تحت رحمة المضاربين والمرابين، إذ بلغت الفوائد عن ديون الأهالي في القطاع الوهراني سنة 1865 حوالي 16000000 فرنك⁽²¹⁾.

- أما العامل الثالث يتمثل في الأمراض والأوبئة التي جلبها الوافدون من أصقاع أوروبا وذلك بشهادة الأوربيين أنفسهم:

« Le Choléra sévissait en Europe depuis 1830. Il gagnât la France en 1832, l'Espagne un an plus tard de là il fut emporté en Algérie par des migrants de Carthagène »⁽²²⁾.

مع الإشارة إلى أن الجزائر شهدت سلسلة من الأمراض والأوبئة لم يسبق لها مثيل من حيث الشدة و عدد الضحايا، فقد كانت تنتشر الأمراض و لكن ليس بتلك الدرجة من الوباء والهلاك وقد ساهم في ذلك كما أسلفت مجموعات الوافدين من مناطق مختلفة من أوروبا⁽²³⁾ مؤت سنوات (1833-1849-1851، 1854، 1865، 1869، 1884، 1887، 1889-1893، 1896، 1912، 1916)، وهذا و برغم الآثار الكارثية لأزمة فترة الستينات التي قضت على 25% من سكان الجزائر إلا أنه لم يسجل في صفوف الأوربيين سوى 7.1% أي 3923 قتيل؟.

ونستعرض جدولاً للمقارنة بين تطور عدد السكان في الجزائر في الفترة الممتدة من 1836 إلى 1877:

السنوات	حسب	(1) Ricoux	(2)Mercier
	-----	أوربيون	أوربيون
1836	/	14561	14561
1841	/	37374	35727
1845	/	95321	99800
1851	2323855	131283	/
1856	2307349	169186	/
1861	2732851	205888	205888
1866	2680024	235222	217990
1872	2125052	291073	291073
1877	2472129	353639	353639

الجدول 02 المصدر:

1) Ricoux(R), La Démographie Figurée de l'Algérie, Librairie de l'Académie de Médecine, Masson, Paris, 1880, p.45.

2) Mercier(E), l'Algérie et les questions Algériennes, édition Challamel, Paris, 1883, pp.08-137.

2-3 الجرائم الاقتصادية في حق الأهالي

نلخص هذه الجرائم من خلال تصريح الحاكم العام جول كامبو Jules Cambon ليوم 1893/02/06 عن معاناة الجزائريين المثقلين بالضرائب والمحرومين من أي امتياز سياسي. فكل تلك الأعباء كانت توظف لصالح فئة قليلة من الكولون بوصفهم ممثلين ونواب فرنسيين خلال هذه الحقبة من تطبيق سياسة الاستيطان في الجزائر.

« Les intérêts des indigènes qui ne votent pas, mais qui payent, qui supportent même de lourdes charges, sont malheureusement sacrifiés aux intérêts de quelques douzaines d'électeurs... »⁽²⁴⁾.

ولقد تناول الكاتب (E) Mercier من خلال كتابه الحقيقة حول الجزائر تطور تلك الضرائب:

الضرائب بالفرنك	السنوات	الضرائب بالفرنك	السنوات
9112948	1869	6211144	1849
14000000	1870	4489347	1850
15063464	1874	10988388	1855
17518000	1875	13518656	1856

الجدول 03 المصدر:

-Mercier(E), L'Algérie et les questions Algérienne ,pp.08-137.

-الخاتمة

خلاصة لما ذكرَ آنفاً أي طيلة سبعة عقود من الوجود الاستعماري، ظل الجزائريون يعانون من السياسات الاستعمارية العنصرية توجت آخرها في نهاية القرن التاسع عشر بصدور المرسوم الخاص بإنشاء ما سمي آنذاك المفوضيات المالية للجزائر Les Délégations Financières في 23 أوت 1898 والذي منح الكولون 48 مقعدا في هذه الهيئة الاقتصادية بينما الأهالي مثلوا بواحد وعشرين مقعدا فقط موزعين على المقاطعات الثلاث؟، ونتيجة لهذه السياسات العنصرية المنتهجة في حق الجزائريين انعكست آثارها أيضا على ملكية الأراضي سواء من حيث المساحة المملوكة لكل فرد أو نوعية تلك الأراضي ومردودها إذ بلغ متوسط ملكية الفرد الأهلي (الفلاح الجزائري) 11 هكتار، بينما المستوطن الأوربي 59 هكتار؟؟ وذلك سنة (1905).

-الهوامش والحواشي

* للاطلاع على التعريف بالشخصيات الواردة في هذا المقال الرجوع إلى:

- Narcisse(F), Livre d'OR d'Algérie, édition Challamel, Paris, 1889,694 pages.
- 1) Boudin (j.ch), Histoire statistique de la Colonisation et deLa Population en Algérie,Librairie militaire, Paris, 1853, p.22.
- *Pélissier (de Reynaud),Annales Algériennes,T3,Librairie Militaire, Paris,1854, p.247.
- 2)Kateb(K),Européens, Indigènes et juifs en Algérie1830-1962,Paris,édition Institute National des études Démographiques, 2001, p.36.
- 3) Op.Cit.p.35.
- 4) Ibid.p35.
- 5)Ibidem, p.40.
- 6)Bouchène(A), & autre, Histoire de l'Algérie à la périodeColoniale1830--1962, édition La découverte, 2014, Paris, p.85.
- 7) على،عبود، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض 1830-1899. رسالة ماجستير.جامعة وهران1. 2014.ص.46.
- 8) Vignon(L), La France en Algérie, Librairie, Hachette, Paris, 1893, p.223.
- 9) على، عبود، نفس المرجع، ص.54.
- 10) Bourseul(E.Ch), Souvenir de la guerre d'Afrique,Insurrection des Zibanes(le Siècle de Zaatcha),Imprimerie Militaire, Paris,1854,pp.04-41.
- 11) Herbillon(Gle), Insurrection survenue dans le sud de la Province de Constantine, 1849, Siècle de Zaatcha, Librairie Militaire, Paris, 1863,pp.187-203.
- 12) Kateb (k), Op.Cit.p.40.
- 13) Ibid.p.40.
- (14)& (15) Ibidem, pp.83-84.
- 16) على،عبود، طالع المرجع السابق.ص.106.
- 17) نفس المرجع أعلاه، صص.107-109.
- 18) Darro(P) Un Siècle de Passion Algérienne, une HistoireDe l'Algérie Coloniale1830-1940, éditionFayard, Paris, 2009,pp.205-209.
- 19) Buzet(B.V), (l'Abbé), Histoire des désastres de l'Algérie1866-1868, ImprimerieCentrale d'Alger, 1869, pp.62-86.
- 20) Noushi(A), La Crise des Années1865-1870,dimensionset Mécanismes, Colloque de20/06/2006, Université de Nice,p.01.
- 21) Duval(J) &Warmier(A), Bureaux Arabes et Colons, Librairie Challamel, Paris, 1869, pp.43-109.
- 22) Kateb (K), Op.Cit.p.62.
- 23) العنترى، صالح، مجاعات قسنطينة، تحقيق رابع بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1974.
- 24) Hesse(J), La Vérité sur l'Algérie, Librairie Universitaire Paris, 1905p.